NPT/CONF.2020/PC.II/WP.33

19 April 2018
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

**الدورة الثانية**

جنيف، ٢٣ نيسان/أبريل-٤ أيار/مايو ٢٠١٨

## تهيئة أوضاع إقليمية مؤاتية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط

### ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية*

**مقدمة**

١ - ما برحت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم منذ وقت طويل الجهود الرامية إلى دفع عجلة عملية إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، في سياق السلام الإقليمي الشامل والدائم وامتثال جميع دول المنطقة لالتزاماتها بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتحقيقا لهذه الغاية، وتمشيا مع التزامنا القوي والدائم بالأمن الإقليمي، شاركت الولايات المتحدة برعاية قرار بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، إلى جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالأهداف الواردة في القرار ١٩٩٥ ببذل قصارى جهدنا، جنبا إلى جنب مع سائر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من أجل دعم دول المنطقة في اتخاذ خطوات عملية للمضي قدما في التنفيذ الكامل.

٢ - ومن المؤسف أن الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ قد عرقلتها اختلافات مفاهيمية بين دول المنطقة بشأن إنشاء تلك المنطقة وعدم رغبة بعض دول المنطقة في معالجة هذه الخلافات بشكل بناء. وبدلا من معالجة هذه المسائل بشكل مباشر مع الجيران الإقليميين، يسعى بعض دول المنطقة إلى استخدام الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كوسيلة لفرض إجراءات، بما في ذلك عن طريق محاولة فرض الشروط التي لا تحظى بتوافق في الآراء بين دول المنطقة. وهذه الجهود عقيمة ومضللة، لأنها تجازف بالفوائد الأمنية المشتركة التي جناها جميع الأطراف من المعاهدة، بما في ذلك في الشرق الأوسط، وتشكك في استدامة تلك الفوائد في المستقبل إذا لم يحرز تقدم في مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي طال أمدها في منطقة واحدة من العالم. وقد أثبت هذا

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

النهج أنه يضر كلا من عملية استعراض المعاهدة وهدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأنه عرقل الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ وسعى إلى تحويل المسؤولية عن تنفيذ قرار ١٩٩٥ من دول المنطقة إلى أطراف خارج المنطقة؛ وقوض الثقة المتبادلة بين دول المنطقة.

٣ - ولا تزال الولايات المتحدة مقتنعة بأن مهمة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، أو في أي منطقة أخرى في العالم، هي مهمة إقليمية بشكل أساسي يجب أن تسعى دول المنطقة المعنية إلى القيام بها في إطار من التعاون والبراغماتية، من خلال إجراء حوار مباشر وشامل وقائم على توافق الآراء. ويتسق هذا النهج مع المبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تنص على أن المبادرة لإنشاء هذه المناطق ينبغي أن تنبع حصرا من المنطقة المعنية وأن تتابع على أساس ترتيبات يتوصل إليها جميع دول المنطقة بحرية. وتوجز هذه الورقة الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لدعم الحوار الإقليمي المباشر من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وتناقش العقبات السياسية والأمنية التي تعرقل إحراز تقدم حتى الآن، وتقدم توصيات الولايات المتحدة بشأن الخطوات المقبلة.

## نظرة إلى الوراء: الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية، منذ عام ٢٠١٠ حتى الآن

٤ - كتدبير عملي يهدف إلى دعم الحوار المباشر بين دول المنطقة، انضمت الولايات المتحدة إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتعلقة بالشرق الأوسط المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك الدعوة إلى أن تعمل الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والأمين العام لعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تحضره جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بكل حرية. وعندما قبلت الولايات المتحدة هذه المسؤولية، أخذت المتطلبات المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ على محمل الجد وعملت على عقد مؤتمر يسمح بمشاركة جميع دول المنطقة على أساس ترتيبات متفق عليها بتوافق الآراء، على أمل، وعلى افتراض، أن دول المنطقة ستتوجه إلى هذا المؤتمر بحسن نية وبروح من الحوار البناء والمشاركة.

٥ - وخلال الدورة الاستعراضية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، بذلت الولايات المتحدة جهودا دبلوماسية مكثفة بالتعاون مع المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والأمم المتحدة والميسِّر المعين للمؤتمر، السفير ياكو لايافا، ممثل فنلندا، لتعزيز الحوار بين دول المنطقة بشأن جدول الأعمال وطرائق إدارة المؤتمر المقترح. وبلغت هذه الجهود ذروتها في عقد خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف في سويسرا بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وحزيران/يونيه ٢٠١٤. وكان حضور دول المنطقة في هذه الاجتماعات جيدا. واتفق جميع الأطراف على أن المشاورات ستجري من خلال اتخاذ القرارات بناء على توافق الآراء. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها العديد من الأطراف المعنية، لم تتمكن دول المنطقة من التوصل إلى اتفاق على ترتيبات مقبولة من الجميع لعقد مؤتمر بسبب الاختلافات المفاهيمية فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر. ومما يؤسف له أن الجهود الرامية إلى سد الفجوة في وجهات النظر توقفت في أوائل عام ٢٠١٥ بعد أن رفضت لجنة كبار المسؤولين في جامعة الدول العربية دعوات متعددة وجهها

الميسر وطلباته المتعلقة بتحديد تواريخ لإجراء مزيد من جولات المشاورات. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المنظمون من ترتيب مؤتمر يستوفي الشروط المبينة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٦ - ولسوء الحظ، بدلاً من العمل بحسن نية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ من أجل التوصل إلى طريقة مقبولة للطرفين، سعى بعض الدول في جامعة الدول العربية بدلاً من ذلك إلى فرض اقتراح من شأنه أن يكلف الأمين العام بعقد المؤتمر المقترح بناء على جدول زمني تعسفي، وفي غياب العنصر الحاسم لتوافق الآراء بين دول المنطقة بشأن ترتيبات عقد المؤتمر. وقد أوضحت الولايات المتحدة منذ بداية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ أنها لن تدعم أي مقترحات تتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تفتقر إلى موافقة جميع دول المنطقة المعنية عليها. وكان رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على علم تام بموقف الولايات المتحدة، لكنه قرر مع ذلك أن يدرج اقتراح بعض الدول في الجامعة في مشروع الوثيقة الختامية، مما أجبر عدة دول، بما فيها الولايات المتحدة، على الخروج عن توافق الآراء بشأن اعتماد هذا المشروع. ونتيجة لمبادرة جامعة الدول العربية واعتمادها غير المدروس من قبل رئيس المؤتمر الاستعراضي، على الرغم من تناقضها مع المبادئ المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠ التي تنص على أنه ينبغي لدول المنطقة التوصل إلى ترتيبات بحرية، لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

٧ - ومنذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ظلت الولايات المتحدة تتواصل بنشاط مع دول المنطقة، وأعادت التأكيد مرارا وتكرارا على التزامها بالهدف الطويل الأجل المتمثل في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اجتمعت الولايات المتحدة مع فريق الحكماء المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار التابع لجامعة الدول العربية، جنبا إلى جنب مع المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والأمم المتحدة. ولقد واصلنا الاجتماع دوريا مع الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لمناقشة فرص إحراز لتقدم في هذه القضية.

## العقبات التي تعترض إحراز تقدم: العقبات السياسية والأمنية في المنطقة

٨ - أوضحت الجهود المبذولة لتشجيع إقامة حوار بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط خلال دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، قصور التركيز على المسائل الإجرائية دون معالجة الحقائق السياسية والأمنية الإقليمية الأساسية. فإنشاء منطقة خالية من جميع نظم أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، الذي لم يتحقق في أي منطقة جغرافية في العالم، سيشكل أكثر الترتيبات الإقليمية شمولا في التاريخ لمراقبة الأسلحة. ويتطلب إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، التغلب على مجموعة فريدة من التحديات السياسية والأمنية التي عرقلت طويلاً الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. وبالمثل، من غير المرجح أن تنجح في المستقبل النهج التي تتجاهل أو تقلل من شأن هذه العوائق التي تسد طريق التقدم في عالم اليوم. وعلى وجه الخصوص، يواجه الشرق الأوسط العديد من التحديات الرئيسية:

(أ) **انعدام الثقة بين دول المنطقة:** أولاً وقبل كل شيء، تعاني منطقة الشرق الأوسط من نقص مستمر ومزمن في الثقة بين دول المنطقة، ناجم عن عقود من عدم الاستقرار والنزاع المسلح والانقسام ذي الدوافع السياسية. والجهود الرامية إلى بناء الثقة والائتمان في المنطقة معقدة إلى حد كبير

بسبب رفض عدد من دول المنطقة الاعتراف بإسرائيل والتعامل معها كدولة ذات سيادة والميل إلى السعي، بدلاً من ذلك، إلى اتخاذ إجراءات تقسيمية تهدف إلى عزل إسرائيل حيثما أمكن ذلك. كما أن عدم الثقة هذا لا يقتصر على عدم اعتراف دول المنطقة بإسرائيل. بل تعاني المنطقة أيضا من انقسامات سياسية وأمنية كبيرة أخرى أدت إلى نشوب نزاعات مسلحة مستمرة بين دول المنطقة.

(ب) **عدم الامتثال في المنطقة:** يتفاقم انعدام الثقة في المنطقة بسبب إرث استمرار وإصرار عدم امتثالها لالتزاماتها المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وعلى مدى العقود الأخيرة، عكف عدد من دول المنطقة، بما فيها العراق وجمهورية إيران الإسلامية وليبيا والجمهورية العربية السورية على تنفيذ برامج وأنشطة غير معلن عنها في مجال أسلحة الدمار الشامل، في انتهاك للالتزامات المتعلقة بتحديد الأسلحة. وفي بعض الحالات، مثل حالة الجمهورية العربية السورية على سبيل المثال، لا يزال عدم الامتثال هذا مستمراً. وبعد مرور ما يقرب من خمس سنوات على انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، لا تزال الجمهورية العربية السورية تمتلك أسلحة كيميائية وتستخدمها، بشكل يدعو إلى الأسف، لارتكاب فظائع غير مقبولة ضد الشعب السوري. وبعد ما يقرب من سبع سنوات على قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي خلص فيه إلى أن الجمهورية العربية السورية في حالة عدم امتثال لاتفاق الضمانات الخاص بها، بسبب بنائها لمفاعل إنتاج البلوتونيوم غير المعلن عنه بصورة سرية بالتعاون مع. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبعد مرور أكثر من ١٠ سنوات على إنشاء ذلك المفاعل، لا تزال الجمهورية العربية السورية تمتنع عن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة عدم امتثالها لمعاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد دفع انتشار حالات عدم الامتثال المستمرة في المنطقة بعض دول المنطقة إلى التشكيك في جدوى السعي إلى تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي.

(ج) **تحديات الأمن الإقليمي:** لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني أيضا من مجموعة من التحديات الأمنية التقليدية التي تؤثر على التصورات الأمنية للدول الإقليمية في سياق العمل على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وتشمل هذه التحديات، في جملة أمور، النزاع العسكري المستمر بين دول المنطقة والمجموعات التي تنوب عنها، وعدم الاستقرار السياسي على نطاق واسع، وسباقات التسلح الإقليمية، وانتشار وتطوير نظم القذائف التسيارية المتقدمة على نحو متزايد، والإرهاب الذي ترعاه الدول، واستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل كل من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وفشل بعض دول المنطقة في اعتماد سياسات وممارسات تتفق مع المبادئ التوجيهية لنظام مراقبة الصادرات الدولي. وتواصل جمهورية إيران الإسلامية، على وجه الخصوص، القيام بأنشطة تزعزع الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك دعم الجماعات الإرهابية التي تنوب عنها والانتشار الإقليمي للقذائف التسيارية. وبات الكثير من هذه الأنشطة المزعزعة للاستقرار الأكثر سوءا منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

(د) **افتقار دول المنطقة إلى الإرادة السياسية:** رغم أن دول المنطقة كثيرا ما تشكو من افتقار الجهات الراعية للقرار الصادر في عام ١٩٩٥ إلى الإرادة السياسية، أظهرت دول المنطقة نفسها نقصا واضحا في الإلحاح أو الجدية في السعي إلى إحراز تقدم عملي في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء تكرار العبارات العامة ومتابعة القرارات في المحافل المتعددة الأطراف. ومن الواضح أن عدم رغبة بعض دول المنطقة في السعي إلى إحراز تقدم مباشر مع جيرانها في المنطقة، واختيارها للاعتماد على محاولات الآليات المتعددة الأطراف لفرض التقدم

من خارج المنطقة دون أي إعداد أو التزام محلي ظاهر، يدل على استمرار انعدام الإرادة السياسية والجدية الدبلوماسية لدى دول المنطقة.

## إحراز تقدم: خطوات عملية نحو تهيئة الأوضاع لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

٩ - لا يعني أي من هذا أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمر مستحيل. غير أن ما يوضحه هذا الواقع هو أن مقاربات كتلك التي تبناها بعض دول جامعة الدول العربية في السنوات الأخيرة محكوم عليها بالفشل إذا لم يعد النظر في التكتيك والاستراتيجية، وبدون نهج بنّاء أكثر بكثير لمتابعة الحوار الإقليمي وتوافق الآراء. وفيما يتعلق بالمستقبل، تلاحظ الولايات المتحدة ما يلي:

(أ) **تقع المسؤولية الرئيسية عن مهمة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط على عاتق دول منطقة الشرق الأوسط، وليس على عاتق الدول الراعية للقرار الصادر في عام ١٩٩٥ أو الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على نطاق أوسع** - وإن إنشاء منطقة هو هدف إقليمي يجب متابعته بشكل تعاوني من جانب جميع دول المنطقة المعنية، كما هو الحال بالنسبة لكل منطقة ناجحة خالية من الأسلحة النووية. وهذا معترف به ضمنا في قرار عام ١٩٩٥ نفسه، الذي لا يحدد أي إجراء أو مسؤولية منفصلة للجهات الوديعة. وبدلاً من ذلك، دعا مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في ذلك القرار، دول المنطقة إلى ''اتخاذ خطوات عملية في المنتديات الملائمة'' لإحراز تقدم نحو إنشاء مثل هذه المنطقة وناشد جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ''أن تزيد من تعاونها وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة تبكير الأطراف الإقليمية بإنشاء'' هذه المنطقة. لذا فإن إلقاء اللوم على دول خارج المنطقة لعدم إحراز تقدم في دفع عجلة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أمر غير واقعي ويؤدي إلى نتائج عكسية.

(ب) **الحوار الإقليمي بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لا يمكن فصله عن مناقشة القضايا السياسية والأمنية الإقليمية** - فجميع الدول تتخذ قرارات سيادية فيما يتعلق بالدخول في ترتيبات الحد من التسلح بناء على التصورات الأمنية والمخاوف السياسية لكل منها على حدة. لذا فمن المستبعد أن يثمر السعي لتحقيق تقدم في إنشاء هذه المنطقة إذا ما تجاهل أو قلل من أهمية هذه المخاوف. ويجب أن تكون مناقشة الظروف الأمنية السائدة ومخاوف جميع الأطراف في صلب أي حوار مجد لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

(ج) **من غير المحتمل أن تنجح الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ إذا ما ركزت على الشكل الإجرائي وأهملت المضمون** - إذ لا يمكن أن تتغلب الترتيبات الإجرائية الإضافية على الافتقار الأساسي للدعم الإقليمي والرغبة السياسية في الدخول في حوار مباشر. وينبغي أن تكون الآلية الأساسية لمتابعة التقدم في تنفيذ القرار هي إجراء حوار مباشر بين دولتين أو بين دول المنطقة المعنية. وينبغي أن توافق دول المنطقة على أي آليات أو عمليات دبلوماسية جديدة تهدف إلى تشجيع هذا الحوار، ولا ينبغي - ولا يمكن في الواقع - أن تمليها المؤتمرات الاستعراضية أو غيرها من الكيانات المتعددة الأطراف أو القوى الخارجية. والولايات المتحدة لن تدعم أي مقترحات من هذا النوع لا تحظى بتأييد دول المنطقة. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن اعتبار التوصيات المتعلقة بالشرق

الأوسط الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، رغم حسن نواياها، أساساً مناسباً لاتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة.

(د) **لا يمكن أن تكون دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار الآلية الرئيسية لإحراز تقدم في مسألة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط** – فالمؤتمرات الاستعراضية ودورات اللجان التحضيرية للمؤتمرات الاستعراضية تمثل فرصا لتقييم التقدم المحرز في إطار معاهدة وتعزيز تنفيذ المعاهدة عبر المجالات ذات الاهتمام المشترك، وليس من أجل حل النزاعات الإقليمية. وإن الالتزامات والمزايا الأمنية بموجب المعاهدة تمتد إلى أبعد من أي منطقة واحدة، ولا ينبغي أن يكون التقدم في النهوض بالمصالح المشتركة لجميع الأطراف أسيرا للأهداف الإقليمية الضيقة. وعلاوة على ذلك، فإن الدورة الاستعراضية غير ملائمة بشكل خاص لحل مثل هذه القضايا في الشرق الأوسط، حيث لا تكون جميع دول المنطقة أطرافا في معاهدة عدم الانتشار أو ملزمة بالقرارات التي تتخذ في إطار المعاهدة. واستمرار الجهود التي تبذلها بعض الأطراف في المعاهدة لفرض حل بشأن المنطقة سيزيد من تقويض الثقة بين دول المنطقة ويعطل الأهداف الواردة في قرار عام ١٩٩٥.

(هـ) **لا تزال الولايات المتحدة مقتنعة بأن الوسيلة الأنجع للنهوض بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ تتمثل في مضاعفة دول المنطقة للجهود التي تبذلها، على أساس طوعي وفي حوار مع دول أخرى في المنطقة، من أجل اتخاذ خطوات عملية لتهيئة الأوضاع الأمنية والسياسية والدبلوماسية اللازمة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط** – وفي نهاية المطاف، سيتطلب إنشاء مثل هذه المنطقة تغييرات كبيرة في البيئة السياسية والأمنية السائدة في المنطقة، بما في ذلك إقامة سلام إقليمي شامل ودائم. ومع ذلك، فمن الممكن إحراز تقدم حقيقي، حتى على المدى القريب، إذا كانت دول المنطقة مستعدة لتبني نهج أكثر تدرجا، ومتابعة الإجراءات الطوعية وتدابير بناء الثقة المتبادلة من أجل تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء هذه المنطقة. والجهود التي تركز على المجالات ذات الاهتمام المشترك لها أكبر فرصة لتؤتي ثمارها. لذا فإننا ندعو إلى فتح حوار دبلوماسي واسع حول ما يمكن عمله لتحسين الظروف الإقليمية، من أجل جعل إنشاء منطقة أكثر جدوى. وتمثل الاقتراحات المحددة الواردة أدناه أمثلة إرشادية على الخطوات العملية، ولكنها لا تشكل قائمة شاملة.

'١' **بناء الثقة:** ينبغي لدول المنطقة إنشاء قنوات للحوار المباشر مع جيرانها الإقليميين، والاعتراف بشرعية الشواغل الأمنية لدى الأطراف الأخرى، والاعتراف بإسرائيل كدولة ذات سيادة.

'٢' **تعزيز الشفافية:** ينبغي للدول الإقليمية أن تتبنى أعلى معايير التحقق وعدم الانتشار الدولية، بما في ذلك الالتزام بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تصدر بيانات واضحة عن السياسة الوطنية فيما يتعلق بخططها لتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

'٣' **الحد من الكمون النووي:** ينبغي لدول المنطقة أن تمارس التحفظ في برامجها النووية المدنية من خلال الامتناع الطوعي عن السعي إلى الحصول على التكنولوجيات النووية الحساسة والاعتماد بدلاً من ذلك على الأسواق الدولية للحصول على خدمات الوقود النووي. وينبغي للدول الأطراف، لا سيما البلدان الموردة للمواد النووية، أن تعمل على

توسيع نطاق التعاون بينها لضمان الوصول الموثوق والمتكافئ إلى خدمات الوقود النووي وينبغي أن تصر على وجود معايير عالية لعدم الانتشار في مشاريع التعاون النووي المدنية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

'٤' **التصدي لعدم الامتثال:** ينبغي لدول المنطقة أن تكون في طليعة الدول التي تتصدى للحالات الإقليمية لعدم الامتثال والاستخدام المستمر لأسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وأن تمتنع عن الدفاع عن عدم امتثال الدول الأخرى أو القبول به ضمنيا في المنطقة، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية. ويجب على جميع الدول أن تتعاون لحماية الآليات الدولية المعنية بالشفافية والمساءلة، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من محاولات التقليل من فعاليتها ومصداقيتها.

'٥' **تشجيع الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا الحساسة:** ينبغي لدول المنطقة أن توائم نظم مراقبة الصادرات الوطنية مع نظم مراقبة التصدير المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، ومجموعة أستراليا، واتفاق واسينار، والاشتراك في مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية.

'٦' **الامتناع عن اتخاذ إجراءات غير بنّاءة:** ينبغي لدول المنطقة أن توقف أي تعاون عسكري أو أمني مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وممارسة أقصى درجات التحفظ في مجال تطوير واختبار ونشر القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل؛ ووقف جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية والجماعات التي تنوب عن دول في المنطقة.

'٧' **بناء القدرات التقنية للتنفيذ:** ينبغي للدول الإقليمية تطوير وتعزيز الخبرات الفنية والكفاءات القائمة لتنفيذ تدابير التحقق من مراقبة الأسلحة والرصد، حيث ستكون هذه المهارات ضرورية لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نهاية المطاف.

(و) **ينبغي لجميع الأطراف في المعاهدة أن تؤدي دوراً بنّاءً في دعم دول المنطقة في المساعي المذكورة أعلاه والتعاون معها حيثما كان ذلك ممكنا وملائماً** – وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تقدم الدعم وتبدي التعاون، بما في ذلك توفير تدابير مناسبة لبناء القدرات، لدعم دول المنطقة في اتخاذ مثل هذه الخطوات. كما ينبغي للدول الأطراف أن تمتنع عن بذل جهود غير بناءة لا تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما في ذلك توفير الدعم المادي والسياسي لدول المنطقة في حالات عدم الامتثال الدائم لالتزاماتها بتحديد الأسلحة وعدم الانتشار.

(ز) **الولايات المتحدة ملتزمة التزاما قويا بدعم دول المنطقة في اتخاذ خطوات عملية وتيسير الحوار الإقليمي المباشر من أجل تهيئة ظروف مؤاتية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إيصالها** – ونحن نعتقد أن هذا النهج، إذا اتبع بأسلوب تعاوني قائم على توافق الآراء، سيكون أكثر نفعا من النُهج السابقة في إنشاء منطقة أكثر أمنا وأكثر أماناً. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة مع دول المنطقة وبين جميع الدول الأطراف طوال فترة الدورة الاستعراضية.